مسار الأزمة السورية من ٢٠١١ -٢٠١٦

خالد مفتاح أشتيوي

الملخص:

ركز هذا البحث على تحديد ملامح الأزمة السورية، ووصف الصراع الدائر بين جمع الأطراف، واستشراف مستقبل الأزمة السورية، وقد استمد البحث أهميته من أن الأزمة السورية أصبحت أزمة دولية خطيرة ومعقدة وما يترتب عليها من تداعيات على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره، وأنّ أي تطوّر أو تغيّر في مسار الأزمة السورية مرهون إلى حدٍّ كبير بالمتغيّرات الإقليمية والدولية، حيث وضح البحث الجذور التاريخية والأسباب الرئيسية للأزمة السورية وقد توصل البحث إلى عدة نتائج تمثلت فيما يلي: كشفت الأزمة السورية عن وجود حالة من الترهل والضعف في النظام السوري بعد عجزه عن احتواء الأزمة وحلها، الأمر الذي أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية، وأن للأطراف الفاعلة في الأزمة السورية لكل منها مصالحه الخاصة التي يصعب التنازل عنها مما أثر سلبًا على مستقبل سوريا، وقد سيطرت عقلية الصراع وافناء الآخر للفوز بالسلطة الكاملة وتحولت الجولات التفاوضية إلى ابتزاز، لذلك لا تزال القناعة لدى كل الأطراف بجدوى المعالجات العسكرية التي تغلب على القناعة بضرورة الوصول إلى حل سياسي الأمر الذي يفسر غزارة الحراك العسكري وتفاقم الأزمة السورية، حيث سيكون خيار التقسيم أكثر جاذبية فنظام الأسد غير قادر على حسم الأزمة بصورة نهائية تكسبه شرعية حكم جميع أجزاء الدولة السورية ومن ثم فهو إما باق كحاكم صوري لدولة هشة تعيش حرباً متعددة الأبعاد، أو أنه باق على جزء منها في إطار مشروع تقسيمي جديد ربما لن تنجوا من تداعياته المنطقة برمتها.

Abstract:

The research focused on defining the features of the Syrian crisis, describing the conflict between the parties and looking at the future of the Syrian crisis. The research derived its importance from the fact that the Syrian crisis became a serious and complex international crisis and its implications for security, peace and stability in the region and the world at large. The evolution or change in the course of the Syrian crisis depends largely on the

regional and international variables. The research explained the historical roots and the main reasons for the Syrian crisis. The research reached several results,: The Syrian crisis revealed the existence of a state of slackness and weakness in the Syrian regime after its inability to contain the crisis and resolve, which contributed to turn it into an international crisis, that the actors in the Syrian crisis each have its own interests that are difficult to concede, which negatively affected the future of Syria, The negotiating mentality has become a blackmail, and therefore the conviction of all parties remains of the usefulness of military solutions that overcome the conviction of the need to reach a political solution, which explains the abundance of military mobility and the aggravation of the Syrian crisis, Where the choice of partition will be more attractive. The Assad regime is unable to resolve the crisis definitively, and the legitimacy of the rule of all parts of the Syrian state is legitimate. Therefore, it remains either as the image ruler of a fragile state that is fighting a multidimensional war or remaining part of it under a new partition plan. Of the repercussions of the entire region.

تمهيد:

تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى وجود ترابط عضوي بين البيئة الداخلية للنظام الإقليمي والبيئة الخارجية للقوى الدولية، وعليه فإن فشل النظام الإقليمي في إدارة الأزمة السورية أدى الى تدويلها، فقد أصبحت الأزمة السورية تشكل حالة من الضبابية التي تتشابك فيها التوازنات وحسابات المصالح والتباين الكبير في مواقف الدول الكبرى، هذه الدول التي تتصارع على النفوذ والمكانة في سياق التفاعلات الدولية بين روسيا والصين اللتين تعملان بكل قوة للحيلولة دون تغيير النظام القائم في سوريا؛ وذلك لأن عملية التغيير صعبة ومكلفة بالنسبة لحجم مصالحهما المرتبطة مع هذا النظام، خاصة وأن روسيا تدير جزءًا من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال علاقتها المتطورة

مع النظام السوري، بينما تراهن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على عنصر التغيير لإحداث اختراق في القضايا المعقدة في المنطقة بعدما عجزت عن احداثه من قبل فالولايات المتحدة ترى أن الأزمة السورية قد تكون فرصة هائلة لتفكيك محور الممانعة الذي تمثله سوريا وإيران وحزب الله، والعمل على إعادة صياغة التوازنات في المنطقة لصالح أهدافها ومصالحها، لذلك ونظرًا لتعقد الأزمة السورية وأهميتها باعتبارها نقطة تشابك إقليمية دولية فقد أسهمت في إحداث تحولات كبرى في السياسة الدبلوماسية الدولية، وأن الأزمة السورية شكلت مدخلًا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل أمرًا بعيد المنال، أن اتخاذها هذا المنحى يهدد بتحويل مطالبات السوريين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، يمكن أن ينتهي إلى أن يجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقان الإقليمية والصراعات الدولية، حيث تحولت أزمة داخلية بين مجتمع ثار ضد سياسات اقتصادية واجتماعية لنظام مستبد إلى حالة اصطفاف إقليمي ودولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة، وتتبلور مشكلة البحث في التساؤل رئيس التالي: ما الجذور التاريخية للأزمة السورية ؟ وماهي أسباب تفاقم الأزمة السورية؟

ومن خلال الإجابة على هذا التساؤل يسعى البحث لتحقيق عدد من الأهداف تمثلت فيما يلي: يهدف هذا البحث إلى تحديد الجذور التاريخية للأزمة السورية، والتعرف على أهم أسبابها، وتوضيح أهم أحداثها، ومحاولة التنبؤ بمستقبل الأزمة السورية.

ولذلك يتناول هذا البحث ما يلي: أولًا: الأزمة السورية نشأتها وتطورها، ثانيًا: بداية الآزمة السورية في ٢٠١١، ثالثًا: أهم أحداث الأزمة السورية من ٢٠١١/٣/١٥ إلى ٢٠١٦، رابعًا: استشراف مستقبل الأزمة السورية.

أولًا: الأزمة السورية – نشأتها وتطورها:

أنّ الأزمة السوريّة شكّلت مدخلًا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأنّ هذه الأزمة التي بدأت داخليّة سرعان ما تحوّلت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصّل إلى حلّ بشأنها أمرًا بعيد المنال. كما أنّ اتّخاذها هذا المنحى حوَّل مطالبات السوريّين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحةً لتنفيس الاحتقان الإقليمي والصراعات الدولية (حروب الوكالة).

الجذور التاريخية للأزمة السورية:

وصل حزب البعث إلى السلطة في سوريا بانقلاب عسكري في الثامن من مارس

١٩٦٣، ونتيجةً للخلافات التي برزت داخل صفوف حزب البعث بين عامي ١٩٦٣– ١٩٧٠ جرى انقلاب عسكري آخر عام ١٩٧٠، قاده وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد، وهو ما عُرف باسم الحركة التصحيحية، ليُصبح حافظ الأسد عام ١٩٧١ رئيسًا لسوريا[١].

وقد اتخذ حافظ الأسد حزب البعث مظلة لحكمه، بعد التخلص من قياداته التاريخية، مقربًا أفراد أسرته ومعتمدًا علي من ينتمون إلي طائفته، وفرض الأسد نفسه رئيسًا للبلاد منذ عام ١٩٧٠، وأسس حافظ الأسد نظامًا طائفيًا قائمًا على القبضة الأمنية، ووضع دستورًا عام ١٩٧٣ كفل له صلاحيات واسعة ومطلقة، ونصّت المادة الثامنة منه على كون "حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع"، وبعد موت "حافظ الأسد" في ١٠ حزيران ٢٠٠٠، تولى ابنه "بشار الأسد" الحكم بطريقة غير شرعية، بعد تعديل دستوري مكّنه من الترشّح والوصول لمنصب رئيس الجمهورية، انطلق بعدها ما سُمّي بـ "ربيع دمشق" في محاولة لبدء مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي في البلاد، ولكن سرعان ما انتهى باعتقال أغلب رموز ربيع دمشق، أو هربهم خارج البلاد[٢].

ملامح سياسة الأسد الداخلية:

- من أهم الملامح السياسية والعسكرية والأمنية إبان حكم حافظ الأسد، ما يلي:
- المحاكمات العسكرية، وتغييب المعتقلين السياسيين.
- منع التظاهر، والاعتقالات التعسفية.
- وضع القيود على إنشاء الأحزاب، والجمعيات، ومؤسسات المجتمع المدني.
- غياب المعارضة السياسية على الأرض، وفي المؤسسات الحكومية.
- احتكار الإعلام، والرقابة على الاتصالات.
- حالة الطوارئ، واعتقال كل معارض للنظام.
- تسلط العائلة الحاكمة، وأقاربها، على معظم المفاصل الحساسة في الدولة[٣].
- تسلط حزب البعث على جميع مفاصل الدولة باعتباره " قائدًا للدولة والمجتمع".
- غياب مشروع سياسي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معًا.
- تجمع السلطات جميعها في يد واحدة منذ عهد حافظ الأسد عام ١٩٧٠.
- استمرار فرض حالة الطوارئ، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته وسوء معاملة أبناء الشعب السوري[٤].
- تسلط البعثيين على الناس بدعوى عنصرية مفادها أنّ الحزب هو " قائد الدولة

والمجتمع" رغم أنّ الحزب لم يكن سوى مطيّة انتعلها الطائفيون للتحكم بالبلاد[٥].

- حضور المجازر الوحشية في ذاكرة السوريين، التي ارتكبها الطّائفيون ضدّ الشعب السوري، إثر استهدافهم في الثمانينات، وأهم تلك المجازر:
- مجزرة حلب ١٦ يونيو ١٩٧٩.
- مجزرة جسر الشغور ١٠ مارس ١٩٨٠، التي قتل فيها أكثر من يزيد عن ثمانين مواطنًا.
- مجزرة سجن تدمر ٢٧ يونيو ١٩٨٠، وقتل فيها بين ألف وألف وثمانمائة معتقل.
- مجزرة حي المشارقة - حلب في صباح عيد الفطر ١٩٨٠/٨/١١، وقتل فيها حوالي مائة مواطن ودفنتهم الجرافات وبعضهم مازال جريحًا لم يفارق الحياة.
- مجزرة الرقة في منتصف سبتمبر ١٩٨٠، جمعت القوات السورية ٤٠٠ شخص كمعتقلين من مدرسة ثانوية بمدينة الرقة، وأشعلت النيران في المدرسة وقتل الجميع.
- مجزرة حماة الكبرى ٢ فبراير ١٩٨٢، واستمرت ٢٧ يومًا حيث قام النظام بتطويق المدينة وقصفها بالمدفعية.
- مجزرة القامشلي ١٢ مارس ٢٠٠٤.
- مجزرة سجن صيدنايا ٥ يوليو ٢٠٠٨[٦].

أما على الصعيد الاقتصادي، فعلى الرغم من أنّ سوريا أخذت تتحوّل اقتصاديًا من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي، وهو ما يُعرف "باقتصاد السوق"، إلا أنّ الاقتصاد بقي يعاني الكثير من المشكلات، فبموجب إحصائيات رسمية صدرت، "التقرير الوطني للتنمية البشرية عام ٢٠٠٥"، فإنّ ٤١,٥% من مجموع سكان سوريا يقعون تحت خط الفقر، ودخلهم يقل عن دولارين في اليوم. وبحسب التقديرات الحكومية لعام ٢٠٠٥، بلغت نسبة البطالة ٨,٤%، في حين قدّرت جهات مستقلة النسبة بنحو ١٢%[٧].

الملامح الاقتصادية والاجتماعية:

١- **الملامح الاقتصادية**: ومن أهم الملامح الاقتصادية ما يلي :

- الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، ناهيك عن الطبقة الفقيرة في المجتمع السوري، التي تشكل النسبة الأعلى من مجموع سكان سوريا.
- الفساد الكبير المستشري في مؤسسات الدولة الذي أعاق جميع خطط التنمية الاقتصادية، ففي عام ٢٠١٠ تمّ كشف حالات من الفساد كانت تكلّف الدولة نحو

عشرة ملايين ليرة سورية يوميًا. واحتلت سوريا وقتها المركز /١٢٧/ عالميًا من حيث الشفافية.

- غياب الشفافية والمسؤولية الحكومية في جميع مؤسسات الدولة.
- المجهود الحربي المفروض على الميزانية العامة، حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع نحو ٣٠% من حجم موازنة الدولة السورية، ويُضاف إليها ٦% من الدخل القومي، و ٦% من واردات الدولة[٨].

٢- أما الملامح الاجتماعية فكانت كما يلي:

- امتهان الهيمنة المطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع، من أجل ترسيخ الدكتاتورية وبسط سلطة العائلة والطائفة.
- انتشار الفقر في المجتمع السوري بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال[٩].
- كبت الحريات وحرمان المواطن من حرية التعبير عن رأيه وشعوره بالخوف الدائم.
- تغييب الآلاف من أصحاب الرأي في السجون وتصفيتهم فيها، وأشهرها مذبحة سجن تدمر عام ١٩٨٠، التي أدّت إلى قتل نحو(١٠٠٠) من شباب سوريا الجامعيين فقط.
- قمع أعضاء "ربيع دمشق" وزجهم في السجون، رغم أنّهم لم يطالبوا إلا بإصلاحات بسيطة.

والي جانب كل تلك الأمور السياسية والاقتصادية هناك أمور أخري ساهمت في التمهيد لقيام الثورة السورية في ٢٠١١/٣/١٥.

- انتشار التعليم في الطبقة الوسطى والدنيا فأصبح لها رأي عام وتطلعات ازدادت مع زيادة الوعي، وارتفع سقف مطالبها.
- وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (الفيس بوك وتويتر) بوصفها فضاءً يحقق التواصل بين المواطنين.
- اندلاع موجة الثورات العربية مطلع عام ٢٠١١ في العديد من الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)[١٠].

ثانيًا: بداية الآزمة السورية في ٢٠١١:

من المؤكد أن التغييرات التي جرت في العالم العربي في مستهل العام ٢٠١١ قد فرضت نفسها على الأوضاع السورية، حيث انطلقت الثورة السلمية بأولى مطالبها

وهي الحرية، فتعرّض الشعب السوري الذي نادى بحريته لشتى أنواع القمع والاضطهاد من قبل النظام السوري، فتطور هذا المطلب من الحرية إلى إسقاط النظام، لتزداد آلة القمع الأسدي تنكيلاً به، وقد حمل شعاري الثورة الأساسيين "الحرية وإسقاط النظام" الكثير من المطالب المحقّة للشعب السوري، التي يمكن تحديدها من خلال عناوين أساسية تشكل المطالب الرئيسية للثورة السورية:

١- إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه.
٢- إقامة دولة ديمقراطية تعددية.
٣- إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش.
٤- كتابة دستور جديد للبلاد.
٥- تعددية الأحزاب.
٦- حرية الإعلام.
٧- دولة المواطنة والقانون.
٨- إقامة عقد اجتماعي جديد.
٩- مكافحة الفساد.
١٠- محاسبة المجرمين الذين أوغلوا في دماء الشعب السوري[١١].

ثالثًا: أهم أحداث الأزمة السورية من ٢٠١١/٣/١٥ إلى ٢٠١٦:

- **الحراك السلمي "المظاهرات"** : كان لانطلاق الثورات العربية في كلٍّ من "تونس، مصر، ليبيا، اليمن" وقعٌ كبيرٌ على أبناء الشعب السوري المحكوم بنظام استبدادي، فكانت هذه الثورات دافعاً ألهب المشاعر، فبدأت الدعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى يوم "غضب سوري" في ٥ فبراير ٢٠١١، وذلك بعد تصريح الرئيس "بشار الأسد" في الأول من فبراير بأنه: "لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا"، واستمر التوتر حتى ٢٢ فبراير، عندما اعتصم العشرات من السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامناً مع الثورة الليبية، وكان من بين المشاركين العديد من الشخصيات الفكرية، وقد فرّقها الأمن السوري بالقوة أيضًا.

بدأت الأزمة السورية بشكل فعلي في ١٥ مارس ٢٠١١، عندما وجّه الناشطون السوريون الدّعوة إلى يوم "غضب سوري" عبر صفحات التواصل الاجتماعي "فيسبوك وتويتر"، نتيجة حالة الاحتقان والغضب التي بدأت في مدينة درعا بعد أن قام الامن السوري، ممثلاً برئيس مخابراته في المحافظة باعتقال عدد من أطفال درعا بعد كتابتهم لشعارات مناهضة للنظام على جدران إحدى المدارس. فخرجت في يوم

١٥ مارس مظاهرات عدّة، ضمّت العشرات انطلاقاً من الجامع الأموي، تم قمعها بالقوة، وفي اليوم التالي تكرر الأمر ذاته، بخروج مظاهرة مقابل وزارة الداخلية في ساحة المرجة بدمشق، وفي ١٨ مارس بدأت المظاهرات بالخروج في العديد من المدن والقرى السورية "دمشق ودرعا وحمص وبانياس .....إلخ، واجهها الأمن السوري بإطلاق النار الحي مباشرةً على المتظاهرين، وبالاعتقال العشوائي في العديد من المدن السورية، مما أدّى إلى تزايد المظاهرات[١٢]، وانتشارها بشكل كبير، حيث كانت مدينة درعا مقراها طوال الأسبوع التالي و مسرحاً لمظاهرات حاشدة دفعت النظام السوري لمواجهتها بالأسلحة، فأوقعت ما بين ١٠٠ – ١٥٠ قتيلًا، وعُرفت بانتفاضة درعا، وفي يوم الجمعة ٢٥ مارس، توسّعت المظاهرات كمًّا وانتشرت حتى امتدت إلى حماة واللاذقية، وشهدت خلالها مدينة الصنمين في درعا أعنف المواجهات مع الأمن، الذي نفّذ مجزرة الصنمين لمنع سكانها من التوجه إلى درعا.

وفي ٣١ مارس ٢٠١١ ألقى "بشار الأسد" خطابه الأول أمام "مجلس الشعب"، ردًّا على التطورات الكبيرة في سوريا، وتحدّث فيه عن مؤامرة كبرى تستهدف سوريا، ومن أبرز النقاط التي تحدّث عنها:

١- عزمه القيام بإصلاحات كبيرة في الدولة.
٢- تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة ناجي عطري.
٣- منح الجنسية لآلاف الأكراد في محافظة الحسكة ممن حُرموا منها.
٤- رفع حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ عام ١٩٦٣.

ورغم هذا الخطاب، إلا أنّ النظام السوري استمر بتعامله مع المظاهرات بالطريقة الأمنية والعسكرية ذاتها، حيث سقط نحو ١٠٠ قتيل في مظاهرات ٢٢ ابريل، بعد المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في مدينة حمص يوم ١٨ابريل، حيث شهدت ساحة الساعة في المدينة اعتصامًا حاشدًا، وهو ما عُرف بمجزرة الساعة. وفي ٢٥ ابريل دخلت قوات النظام السوري عسكريًا، وللمرة الأولى، إلى محافظة درعا، وفرضت حصارًا عسكريًا عليها، تزامنًا مع إرسال قوات أخرى إلى دوما والمعضمية في ريف دمشق، وفي ٣ مايو توجّهت قوات النظام السوري إلى مدينة بانياس الساحلية.

وفي ٩ مايو ٢٠١١ كانت قد ازدادت الأزمة السورية سوءًا، باقتحام قوات النظام السوري العسكرية والأمنية مدينة حمص، كما شهدت العاصمة دمشق وريفها العديد من المظاهرات السلمية، التي واجهها النظام السوري بكل وحشية، ففي ١٥ يونيو سقط في حي القابون ١٤ قتيل، كما سقط آخرون في حيي برزة وركن الدين،

واستمرت العمليات العسكرية في ريف دمشق، فدخلت قوات النظام في ١٦ يوليو مدينة قطنا بنحو ٢٠ دبابة، وفي ٣١ يوليو أيضًا جرى اجتياح حماة للمرة الثالثة تزامنًا مع اجتياح حمص الثاني، واجتياح دير الزور أيضًا، التي سقط فيها ٦٥ قتيل في حيي الجورة والحويقة، إضافةً إلى البوكمال، والحراك في ريف درعا، والحولة في ريف حمص، ومدينة اللاذقية التي شاركت فيها البحرية السورية للمرة الأولى في العمليات العسكرية بتاريخ ١٣ اغسطس ٢٠١١، وخلّفت ٣٠ قتيل.

- الحراك المسلّح:

لقد عمّت المظاهرات جميع المحافظات السورية، وقابلها النظام بوحشية غير مسبوقة، من خلال العمليات العسكرية الواسعة التي أطلق لها العنان لسحق المظاهرات السلمية، وردًا على دموية النظام الأسدي وبطشه دخلت الأزمة السورية مرحلةً جديدةً ببداية الصراع المسلح بين المعارضة والنظام، إلا أنّ المظاهرات المدنيّة استمرت ولم تتوقف في جميع محافظات ومدن وقرى سوريا، وبعد أسابيع قليلة على اندلاع المظاهرات في مختلف انحاء الأراضي السورية، ونتيجةً لاستخدام القوات العسكرية النظامية في قمع المظاهرات، بدأت الانشقاقات عن الجيش السوري، حيث كانت في البداية انشقاقات فردية، ثم تطوّر إلى انشقاق على مستوى مجموعات، وكان أول انشقاق عن الجيش السوري في ٢٣ ابريل ٢٠١١، عندما أعلن المجند في الحرس الجمهوري (وليد القشعمي) إنشقاقه في تسجيل مصور بثّه عبر الانترنت، حيث قال فيه أنه رفض هو وبعض زملائه إطلاق النار على مظاهرة في مدينة حرستا بريف دمشق، وفي ٧ يونيو ٢٠١١ أعلن الملازم أول (عبد الرزاق طلاس) إنشقاقه عن الجيش، معللاً ذلك بالممارسات الغير إنسانية واللا أخلاقية، ودعا زملاءه من الضباط العسكريين إلى الانحياز لمطالب الشعب السوري، وبعد انشقاق طلاس بيومين فقط، أعلن المقدم (حسين هرموش) إنشقاقه في ٩ يونيو ٢٠١١، عندما بدأت الحملة العسكرية على مدينة جسر الشغور، وقال أنه انشق بسبب قتل المدنيين العزّل من قبل أجهزة أمن النظام، وهرب الهرموش إلى ريف محافظة إدلب، وأعلن عن تأسيس (لواء الضباط الأحرار)، حيث بدأ بتنظيم قوات المنشقين عن الجيش السوري، ووجّه نداءً إلى ضباط الجيش، والجنود للانشقاق والالتحاق بلواء الضباط الأحرار. ثم انتقل إلى تركيا، حيث بدأ يدير منها عمليات لواء الضباط الأحرار، إلا أنّه في نهاية شهر اغسطس٢٠١١ اختفى في ظروف غامضة، ليتبين فيما بعد أنّ قوات الأمن السورية قد تمكنت من إلقاء القبض عليه، وتهريبه من تركيا إلى الأراضي السورية.

التشكيلات المسلحة في سوريا:

فشلت المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، مما أدى إلى حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار، وتزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة على الحدود، ونظرًا لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، الأمر الذي قد أسهم في انتقال الأزمة والعنف إلى دول الجوار السوري، وتحولها إلى أزمة إقليمية الأمر الذى أسهم في انتقال العنف الطائفي من الداخل إلى دول الجوار في ظل حركة اللاجئين السوريين في ظل انعدام الأمن مع وجود حركة عسكرية لمسلحي القاعد تقتال في سوريا، حيث أصبحت سوريا ملجأ للعناصر المتطرفة بجانب تهريب السلاح الأمر الذي أحدث تداعيات خطيرة على المنطقة بالكامل.[١٣]

أهم الفصائل الإسلامية:

- حركة أحرار الشام الإسلامية: تشكلت كتائب أحرار الشام مع بداية انطلاق العمل العسكري ضدّ النظام السوري، وقاتلت جنبا إلى جنب مع الجيش الحر. أكدت كتائب أحرار الشام في بياناتها أنها كتائب مستقلة لا تتبع لأي تنظيم آخر من التنظيمات العاملة داخل سوريا وخارجها. وقد دخلت كتائب أحرار الشام في تحالف مع قوى ثورية أخرى في سوريا تحت اسم جبهة تحرير سوريا، وبعد انحلال جبهة تحرير سوريا أعلنت أحرار الشام مع كتائب إسلامية أخرى تشكيلها الجبهة الإسلامية السورية.

وتعرضت حركة أحرار الشام لضربة قوية في ٩ سبتمبر ٢٠١٤ حيث قتل قائد الحركة حسان عبود (الملقب بأبي عبد الله الحموي) مع أكثر من /٤٥/ قياديًا آخرين في انفجار غامض استهدف اجتماعاً لمجلس شورى الحركة في بلدة رام حمدان بريف إدلب، وكان الاجتماع منعقدًا في نفق سري ومحصن تحت الأرض. ومن بين القتلى القائد العسكري للحركة أبو طلحة، وعضو مجلس شورى الحركة وأمير حلب سابقًا أبو يزن الشامي، والمسؤول الشرعي للحركة أبو عبد الملك، وقادة كتائب آخرون في الحركة[١٤].

- جبهة النصرة : تمّ الإعلان عن تشكيل جبهة النصرة في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢، بقيادة أبو محمد الجولاني الملقب بـ "الفاتح"، وأعلنت عن نفسها لاحقًا كذراع لتنظيم القاعدة في سوريا[١٥].

كان معظم المقاتلين في جبهة النصرة مع بداية تأسيسها من السوريين الذين سبق لهم وأن خاضوا معارك قتالية في أفغانستان والشيشان والعراق، لكن النصرة سرعان ما أخذت بالانتشار، حيث ضمت إليها أعداد كبيرة من "المهاجرين" من خارج سوريا، حتى

وصل عدد المقاتلين من غير السوريين إلى نحو ثلث مقاتلي جبهة النصرة[١٦].

- لواء التوحيد : تمّ الإعلان عن تشكليه في ١٨يوليو ٢٠١٢ في ريف حلب الشمالي. وجاء في بيان التشكيل الذي ألقاه عبد العزيز سلامة القائد العام للواء أّن لواء التوحيد: "يهدف إلى العمل العسكري الجماعي والمنظّم سعيًا لإسقاط النظام، وحماية المدنيين والأملاك العامة والخاصة". وعُيّن عبد القادر الصالح، ابن مدينة مارع، قائدًا للعمليات العسكرية للواء التوحيد[١٧].

حركة شام الإسلام : أسّسها المغربي إبراهيم بنشقرون "أبو أحمد المهاجر" عام ٢٠١٣ قبل أن يلقى حتفه في ابريل ٢٠١٤ في "معركة الأنفال" في الساحل السوري. تُعتبر حركة " شام الإسلام" أكبر التشكيلات المُستقطبة للمقاتلين ذوي الأصول المغاربيّة. تشير التقارير إلى أنّ هذا التنظيم يضم ٨٠٠ مقاتلا مغربيا، انضمّ إليهم فيما بعد عدد من المقاتلين المحليين في كل من حلب واللاذقية، حيث ينتشر التنظيم على جبهات ريف اللاذقية بشكل أساسي، وقد كان عنصرًا أساسيًا في حسم معركة كسب، التي سُمّيت بمعركة الأنفال، يتوزّع معظم مقاتلي الحركة على جبهات ريف اللاذقية، أُضيف التنظيم إلى لوائح الإرهاب الأميركية في سبتمبر ٢٠١٤[١٨].

- جيش الإسلام: تشكّل في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ من خلال اندماج أكثر من "٥٠ " لواء وفصيلا مسلحا في هذا الجيش بقيادة زهران علوش، قائد لواء الإسلام سابقًا، ثم ارتفع العدد إلى "٦٠" فصيلا ، وتم الإعلان عن تشكيل لواء الإسلام العامل بتاريخ ٢٠١٢/٦/١[١٩].

تكوّن الجيش إداريًا من مجلس قيادة و٢٦ مكتبًا إداريًا و٦٤ كتيبة عسكرية، وانتشر في مناطق كثيرة من سورية، وقد شارك في كثير من العمليات العسكرية في مختلف المدن السورية، وانضم جيش الإسلام إلى الجبهة الإسلامية في ٢٠١٣/١١/٢٣، وشغل فيها علوش منصب القائد العسكري العام[٢٠].

- تنظيم الدولة الإسلامية:

تشكّل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد الإعلان عن إلغاء اسمَي "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق" ودمجهما تحت مسمى واحد الدولة الاسلامية [٢١].

تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش"

وبعد ظهوره بفترة قصيرة، بدأت داعش بالتدخّل في الأمور المدنية، كما أطلقت حملتها ضد "المُفسدين" في الجيش الحر، فشنّت حملة عسكرية ضخمة على "جبهة

غرباء الشام"، التي كانت تحت قيادة حسن جزرة، وأعدمته، كما شنّت حملة عسكرية أخرى على "كتائب شهداء بدر" التي يقودها خالد الحياني، لكنها فشلت بسبب تمترس الحياني في منطقته المغلقة جغرافيًا.

اعتقلت داعش عدد كبير من الثوار، منهم من أعلنت عن قتله، ومنهم من لا أخبار عنه حتى الآن، كما خطفت وقتلت العديد من الإعلاميين والصحفيين المحليين والأجانب في إطار حربها على الإعلام، ومن أشهر من قامت باغتياله ممثل الظواهري في سوريا أبو خالد السوري[٢٢].

بدأت الحرب على داعش دوليًا بعد سيطرته على الموصل في ١٠ يونيو ٢٠١٤، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالف دولي ضمّ دولاً عربية وغربية، بهدف القضاء عليه، إلا أنّ الهجمات اقتصرت فقط على الضربات الجوية فقط، لذلك بقي التنظيم قويًا، وما يزال يتمدد ويسيطر على مناطق جديدة في سوريا والعراق حتى الآن[٢٣].

وأهم ما ميز التشكيلات المسلحة في سورية كثرة التشكيلات على مستوى الكتائب والألوية والجبهات، وإعادة التشكيل والانضمام والاصطفاف، لدرجة يصعب فيها على الباحثين اقتفاء أثرها من حين لآخر.

رابعًا: استشراف مستقبل الأزمة السورية:

إن الأزمة السورية تبدو مفتوحة على جميع الاحتمالات نظرًا لحالة التشابك والتقاطع المعقد بين مدخلاتها ومخرجاتها، حيث إن الأزمة بدأت داخليًا ثم أخذت أبعادًا إقليمية ودولية، لذلك لن تقتصر مخرجات الأزمة على الداخل إنما سوف يتغير معها المشهد الإقليمي، فالبعض يرى أن النظام لم تَعُد له شرعية أخلاقية أو سياسية داخل سوريا فقد سقط (وظيفيًا) بعد أن فقد القدرة على إدارة شوؤن الدولة والسيطرة على الحدود والأمن، كما أنه لم يَعُد شريكًا دبلوماسيًا مع معظم الأطراف الإقليمية والدولية التي كان يرتبط معها بعلاقات دبلوماسية وسياسية قبيل الأزمة، لذلك بغض النظر عن الطريقة التي سوف يسقط بها النظام أو يبقى، فإن خارطة القوى الفاعلة على المستويين الداخلي والخارجي أصبحت واضحة بالقدر الذى يمكن معه رسم ملامح أساسية لبعض السيناريوهات المتوقعة لما آلت له الأزمة السورية. سيتم استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية من خلال عرض مجموعة من السيناريوهات، والتي تتمثل في سيناريو إطالة أمد الأزمة السورية دون حسمه لصالح أحد الأطراف بينما السيناريو الأخر يستعرض سقوط النظام إضافة إلى سيناريو تقسيم سوريا وتجزئتها إلى دويلات.

السيناريو الأول: إطالة أمد الأزمة دون حسمه لصالح أحد الأطراف.

يستند هذا السيناريو على أساس استمرار أمد الأزمة السورية بين النظام والمعارضة وفق مبادرة صفرية غير محسومة بنصر كامل لأحد الطرفين، ولا تسمح بالمساومات نظرًا لتعقد وتعدد مستوياتها الداخلية والخارجية في ظل غياب حلول وسط أو تسويات عبر الحوار، حيث يسعى كل طرف لاستنزاف الطرف الأخر والقضاء عليه مستندًا لأسس عرقية ومذهبية وطائفية ومساندة حلفائه الإقليمين والدوليين.

فحالة عدم الاستقرار وضعف الدولة أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتزايد الدور الخارجي وتزايد حدته ودرجة استقطابه والتحكم في تفاعلاته وتوجيهها وفقًا لأجندة ومصالح تلك القوى رغم أنه من غير المنطقي بقاء الأزمة، ولكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف تسليح الجانبين بحيث يبقى الصراع دائرًا تفاديًا لتشكيل نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، كما أن هناك العديد من العوامل والمحددات التي يمكن أن تسهم في إبقاء الأزمة على حالها والتي تتمثل، في تعثر عملية التحول الديموقراطي، وتماسك النظام حول الطائفة العلوية وغياب التوافق بين المعارضة المعتدلة بشقيها الائتلاف والجيش الحر وشقها المتطرف من الجماعات الأصولية المتطرفة وتزايد خلافاتها البنيوية.

أما نظام الأسد فقد يستطيع أن يكسب معركة الزمن لصالحه من خلال تحقيق التقدم على الأرض، مستفيدًا من المناورة السياسية والتناقضات بين القوى الإقليمية والدولية حول المرحلة الانتقالية أو ايجاد حلول للأزمة أملًا في الوصول إلى انتخابات رئاسية على أن تحدد الانتخابات المقبلة مصير الأسد عبر قنوات الشرعية وليس وفق ميزان القوى على أرض المعركة، وبالرغم من دفع الولايات المتحدة في اتجاه الضغط على القوى المساندة للأسد لإثنائه عن الترشح ، فأيًا كانت نتائج هذه الانتخابات فلن يتم حسم الحالة السورية ما لم يتم بلورة بديل قادر على استيعاب مصالح القوى الكبرى ومصالح القوى الإقليمية كما رسمتها خريطة الحرب الدائرة في سوريا، بمعنى أخر سيظل احتمال التحرك الجدي لإنهاء الصراع مرتهنًا بطرف بديل واضح المعالم لنظام الأسد يحظى بقبول إقليمي ودولي في حال انتهى الصراع وتم إسقاطه، إضافة إلى تعارض مواقف القوى الدولية الذي حال دون التوصل إلى قرار أممي حاسم، كما أن استمرار الوضع الراهن يُرجِّح أكثر طول الأزمة بفعل تأكد المواقف الجدية على وقع تورط عناصر النظام وقواه العسكرية والأمنية في جرائم ضد الإنسانية، والخوف من الملاحقات القضائية.

ولقد كرس ذلك حالة يغلب عليها الاقتناع بأن بقاء الأوضاع الراهنة هو أقل

الاحتمالات ضررًا بالطبع، ويحتاج تغيير هذه القناعة والحسابات إلي تغيير في المعادلات المحيطة بالأزمة السورية، وهو أمر ليست هناك مؤشرات عليه بعد، ويمكن تصور اكتساب هذا السيناريو مددا أكثر في حال بروز مخاطر جديدة جراء التقييم الإقليمي والدولي المستمرين لتطورات الأوضاع في سوريا خصوصًا إذا أسفرت عن بروز مسرح للحرب تتكاثر فيه التنظيمات الجهادية والسلفية المسلحة المنتمية للجماعات الإسلامية، الأمر الذي يعني بأن التكلفة الأخلاقية والإنسانية لهذا السيناريو ستكون باهظة جدًا نظرًا لعدم كفاءة الطرفين على إدارة الأزمة، ما يعنى استمرار حالة الصراع فيما بين النظام والمعارضة، وتحويلها إلى حرب استنزاف مطولة تعمل على تفتيت قوة سوريا والقضاء على وحدتها وامكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تصعيد حد الصراعات السياسية، وتكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يسهم في تدخل قوى خارجية إقليمية ودولية للتحكم في مسار الأزمة. وتؤدي تحولها إلى حرب طائفية، ومن شأن التطرف الطائفي تحطيم سوريا كدولة وطنية، وكما يؤدي ذلك إلى اضمحلال السلطة المركزية في دمشق، ويهيئ لتقسيم البلاد مما يعني زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، الأمر الذي سيؤثر حتما بالسلب على النظام الإقليمي، ويجعل سوريا ساحة لتجاذبات إقليمية دولية لذلك يبقى دعم أطراف الأزمة من قبل الحلفاء الإقليمين والدوليين أحد العوامل المهمة لاستمرار بقائها من أجل إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالطرف الأخر، وفى حال عدم تمكن أحد الأطراف من حسم الأمر لصالحه وفي ظل عدم قدرة النظام الدولي والإقليمي على فرض خطة للحل، ستبقى الأزمة دائرة بين الطرفين، وستصبح سوريا دولة فاشلة، بمعنى أنها لا تتحكم بسلطة مركزية بها بقايا قوات للنظام تحافظ على أمن ما تبقى من أفراد النظام ومؤسساته في مناطق محدودة، مع وجود تنظيمات ومليشيات مسلحة تقاتل النظام، وتعمل على نشر الفوضى في أنحاء سوريا لدرجة قد تصل إلى حرب أهلية، خاصة أن سوريا أصبحت حاضنة للجماعات الجهادية التي لعبت دورًا في إذكاء روح الصراع وليس من أجل السيطرة على السلطة، بل وتتصارع فيما بينها على مناطق النفوذ في وضع مشابه لوضع دولة الصومال.

السيناريو الثاني: بقاء النظام:

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام السوري قد واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، وكذلك استمرار الخلافات الداخلية بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم

جزء من الشعب يقف إلى جانبه معتبرًا أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم، إضافة إلى دعم دولي واقليمي قوي يسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض أو من خلال فوضى إقليمية غير محسوبة ومن خلال الحسم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام أضف إلى ذلك انعكاس داخلي لهذا السيناريو وهو التكلفة المتزايدة للكارثة الإنسانية في سوريا أحد العوامل المؤثرة في هذه المعادلة.

إن هذا السيناريو يستند إلى العديد من المعطيات والمحددات التي تُسهم في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكريًا كما حدث في ليبيا، حيث إن الوضع السوري مختلف كليًا عن ليبيا ذلك لأن حلف الناتو الذي تدخل عسكريًا في ليبيا لا يحبذ التدخل في سوريا نظرًا للانقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو المزدوج والمتكرر من قبل "روسيا والصين" ضد التدخل العسكري في سوريا، وكذلك لعدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو، إضافة إلى عدم ترحيب أطراف المعارضة للتدخل الخارجي فهي منقسمة بشأن ضرورة التدخل العسكري.

السيناريو الثالث :تقسيم سوريا:

يقوم هذا السيناريو على افتراض إضعاف طرفي الأزمة، وتغليب النزعة الانفصالية ورغبات الانتقام المتأثرة بعلاقات التخاصم بين الطوائف مستغلًا في ذلك التركيبة السكانية والامتدادات الاثنية والعرقية والتكوينات الطائفية والمذهبية من خلال قيام الحرب الأهلية، وتصعيد حد الصراعات السياسية بين النظام والمعارضة، وقيام القوى الإقليمية والدولية بدعم كلا الطرفين دون أن يستطيع أي طرف حسمه عسكريًا لصالحه مما يؤدي إلى تفتيت قوة سوريا، والقضاء على وحدتها وامكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، وبالتالي يُسهم ذلك في تفكك المجتمع وهيمنة الفوضى الشاملة واتساع نطاق الاحتراب الداخلي الأمر الذي قد تمتد تداعياته إلى دول الجوار، وتؤدي إلى تدمير النسيج المجتمعي وتقسيم سوريا على أساس طائفي حيث تتموضع كل طائفة في جيوب آمنة ذات بيئة حاضنة ومؤيدة لها، وقبول مختلف القوميات بالتعايش معًا، ولكن في مناطق مستقلة ذاتيًا على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض، ومما يسمح بتحقيق مثل هذا السيناريو ضعف التمثيل السياسي السوري وانقسام اليسار على ذاته وانشغاله بفهم ضيق للهوية والسياسية وعدم مقدرته على تشكيل قوة سياسية واجتماعية فاعلة وقادرة على قيادة المرحلة الانتقالية وكذلك سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس الوطني، وتقديم أنفسهم كقيادة للمعارضة،

وهو ما ساهم بدخول الجهادية للدفاع عن" السنة"، وبذلك أكملوا أيديولوجيا النظام في أنه يواجه" ثورة " طائفية ضده، وبكثير من الممارسات الطائفية صار الوعي يتقبل كثيرًا من الأفكار ومنها فكرة التقسيم التي تهدف إلى إختزال الأزمة في خلافات طائفية مذهبية كي تنهى إمكانية قيام سوريا كدولة مركزية، وبذلك يؤدي تقسيم سوريا إلى نشأت ثلاث دول ضعيفة.

حيث يسعى الأكراد للحصول على الحكم الذاتي وإقامة دولة فيدرالية في شمال شرق سوريا وفى حال تشكلت تلك الدولة يتم إقامة دويلة علوية محصنة في منطقة الجبال الساحلية التي تشهد كثافة سكانية للطائفة العلوية بين جسر الشاغور في الشمال على الحدود التركية وتل كلخ في الجنوب بالقرب من الحدود اللبنانية، حيث تشهد هذه المنطقة هجرة سكانية داخلية للعلويين، وتحصينًا أمنيًا يقوم على تطهير للجيوب السنية وتفريغها من سكانها داخل الجيب العلوي بهذه المناطق والعمل على إيجاد مناطق عازلة في السهول التي تفصل الجبال الساحلية عن الداخل ويعود احتمال إنشاء دويلة علوية لعدة اعتبارات أهمها تمسك بشار الأسد ومن معه على البقاء في الحكم، وعدم الخروج من سوريا والمحافظة على إرث العلويين على أي جزء من الأرض السورية، وخشية أبناء الطائفة العلوية من انتقام الأغلبية السنية، وافتقادهم لدور حقيقي في دولة ما بعد الأسد، وفي حال شعرت روسيا أنها ستخسر نفوذها في المنطقة مع قرب حسم عسكري للمعارضة عندئذ قد تشجع روسيا بقايا النظام للتوجه لهذه المنطقة وانشاء دويلتهم التي تجد دعمًا خارجيًا محدودًا من روسيا، مقابل دعمًا قويًا من إيران وحزب الله اللبناني، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير خارطة المنطقة، فتلك الدولة قد تنقل العنف إلى الدول المجاورة وتكون ملاذًا لإيران وللحليف الروسي وربما مأوى للأسلحة الكيماوية، كذلك سوف تؤجج الصراع المذهبي في المنطقة كلها وتشجع على انفصال الأكراد بيد أن تحقيق هذا السيناريو بعيد الاحتمال لوجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية ففي الداخل قد تصبح المنطقة العلوية مكانًا آمنًا لانسحاب الأسد لكنها لا تصلح لإقامة دولة علوية على الساحل السوري، فالطبيعة الجغرافية لا تجعل من هذه الجبال قاعدة لإقامة دولة مفاجئة بهذه الصورة نظرًا لأن البنية التحتية غير مؤهلة لإنشاء مثل تلك الدولة، فالطبيعة الديموغرافية بين السكان غير متجانسة فهي لا تعطي ميزة مطلقة للعلويين الأمر الذي يؤدي إلى تكريس الطائفية من خلال تهجير مئات الآلاف من السنة الذين ما يزالون ضمن الحزام المتخيل للدويلة العلوية، وقيام حرب أهلية بين السنة والعلويين، وكذلك خشية تعرضها لصعوبات اقتصادية لعدم وجود اقتصاد مستقل مما يفقدها القدرة على الاستمرار والاكتفاء؛ لأنها ستفقد تجارة الترانزيت التي تجعل موانئها البحرية مجدية

اقتصاديًا بسبب المحيط المعادي لها، والأهم من ذلك أنها ستخصص معظم ميزانيتها للصراع الدامي مع العمق السوري. إضافة إلى عدم مقدرة الأسد من ضبط ولاء كامل الطائفة العلوية لصالحه خاصة في ظل وجود خلاف وتنافس داخل الطائفة العلوية فهم ليسوا كتلة واحد تقف خلف النظام، فهناك طيف ليس بالهين من أبناء الطائفة عانى استبداد النظام وقمعه لذلك رفض بعض العلويين تأييد هذه الخطوة التي قد تعني إقصاء الطائفة بأكملها في حالة الفشل، بل ثمة تمرد من العلويين على الأسد، ونأى بنفسه عنه مثل رابطة تنسيقيات الساحل السوري، ورابطة الإخاء الوطني والعيش الواحد في الساحل السوري وشباب الطائفة العلوية، كما صدرت العديد من التصريحات من زعماء القوى السنية المختلفة تؤكد على أن أخطاء الأسد لا تعني تحميل أوزاره لطائفة بأكملها في تشجيعها للعلويين عن التخلي تمامًا عن نظام الأسد، بينما تتمثل المعوقات التي يمكن أن تواجه الدويلة العلوية على الصعيد الخارجي في فرض عزلة دولية وإقليمية وعقوبات مستمرة عليها لأنها تقع في محيط سني من جميع الجهات حيث تركيا في الشمال، وطرابلس اللبنانية في الجنوب، وحلب وادلب في الشرق، وحمص وحما في الجنوب الشرقي أيضًا ويتوازى مع تلك الخطوة في حالة نجاحها قيام الأكراد بالسعي لإقامة حكم ذاتي وتأسيس دويلة كردية في شمال شرق سوريا على الحدود التركية على غرار إقليم كردستان العراق المتاخم، هذا ما أوضحه رئيس المجلس الوطني الكردستاني شيركو عباس الذي طالب بتقسيم سوريا وإقامة كيانات فيدرالية على أساس مكوناتها القومية والعرقية المختلفة، لكن هذه الدويلة ستنشأ في منطقة تداخل عربي مما قد يثير الخلافات بين الأكراد والقبائل العربية الأخرى وبالرغم من إمكانية نشوء دويلة كردية إلا أن إمكانية بقائها ضئيلة، وذلك لانحسار الدويلة الكردية بأقصى شمال شرق سوريا في شريط حدودي يمتد على طول الحدود مع تركيا ولا يتمتع بعمق جغرافي كاف مما سيجعلها عرضة للاختراق الأمني والعسكري الدائم من العمق السوري من جانب والتركي من جانب آخر، ويهدد وصول الامدادات إليها من كردستان العراق، كما ستتعرض لتهديد أمنها المائي معظمه؛ لأن المياه الجارية فيها تأتي من تركيا كما أنها ستصبح دولة مغلقة من جميع الاتجاهات ليس لها إطلالة بحرية ورهينة لدول الجوار باستثناء كردستان العراق، وكذلك لخشيتها من سيطرة الإسلاميين على السلطة نظرًا للخلاف الأيديولوجي بين الطرفين رغم أن كلاهما من السنة إلا أنه يغلب الطابع العلماني والقومي على معظم المكون الكردي السوري، وكذلك لتخوفهم من عدم الحصول على حقوقهم المشروعة مستقبلًا في ظل غياب الثقة مع بقية الأطراف الفاعلة في المعارضة كما أن هذه الدويلة ستشهد معارضة من قبل تركيا التي تخشى من مطالبة الأكراد لديها

بالاستقلال ويتوازى ذلك مع قيام الدويلة العلوية والكردية قيام دويلة سنية تنشأ فيما تبقى من المناطق السورية خاصة دمشق وحلب، حيث ستسعى حكومة المعارضة لبلورة نظام سياسي اقتصادي بديل عن نظام الأسد في مناطق سيطرتها، وسيكون ذلك محور صراع بين الإسلاميين واللبراليين وستتحول منطقة المعارضة إلى مأوى للجهاديين في العالم وتزايد نفوذ جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الشمال والشمال الشرقي من البلاد مما يدفع بكثير من المسيحيين في مناطق الرقة والجزيرة للهجرة إلى الخارج، أو النزوح إلى الدويلة العلوية المجاورة والانضمام الى النظام بذلك وسيواجه المهجرون مصيرًا مجهولاً وخاصة المهجرين إلى خارج سوريا، حيث ستكون مساعدات إعادة التوطين محدودة مما سيحول قضية اللاجئين السوريين إلى مشكلة مزمنة تنتظر حلًا لن يأتي، كما أن نشوء الدولة الإسلامية وبروز مشكلة اللاجئين يمكن أن يهدد استقرار دول الجوار لأنه يمكن اختراق المناطق الحدودية من قبل الجماعات المتطرفة خاصة على الحدود السورية الأردنية.

الخلاصة:

أن الأزمة السورية شكلت مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التى بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولى تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل بشأنها أمراً شديد التعقيد.

قائمة المراجع:

(١) أنظر، دانييل لوغاك، سورية في عهد الجنرال الأسد، ترجمة، عبد الغني حصيف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٩٨-١١٠.

(٢) محمد رشاد، وحداد غسان، أوراق من تاريخ سوريا المعاصر، مركز المستقبل للدراسات، عمّان، ٢٠٠١، ص١٦.

(٣) نبيه مستريح، قبل الثورة السورية وبعدها، صحيفة كلنا سوريون، العدد ٢٧، ٢٠ آذار ٢٠١٥، ص٨.

(٤) زياد الماجد، الثورة اليتيمة، صحيفة كلنا سوريون، العدد ٣٠، ٧ أيار ٢٠١٥، ص٥.

(٥) علي محمد علي، الثورة السورية "أسبابها ومالاتها"، مركز سورية للبحوث والدراسات، ٢٦ آب ٢٠١٤.

(٦) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ١٥٧.
(٧) التقرير الوطني للتنمية البشرية، الهيئة العامة لرئاسة مجلس الوزراء السوري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مطابع رئاسة الوزراء، دمشق، ٢٠٠٥، ص٣٤.
(٨) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص١٨٩.
(٩) زياد الماجد، الثورة اليتيمة، صحيفة كلنا سوريون، العدد ٣٠، ٧ أيار ٢٠١٥، ص٥.
(١٠) علي محمد علي، الثورة السورية "أسبابها ومالاتها"، مركز سورية للبحوث والدراسات، ٢٦ آب ٢٠١٤.
(١١) أحمد جميل حمودى، دعوة للحوار حول مطالب الثورة السورية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٧١، ٢٠١٢/٣/١٨.
(١٢) مجاهد ديرانية، الثورة السورية في أربع سنوات، شبكة شام الإخبارية، ٢٠١٥/١/٣.
(١٣) محمود بيومي، اللاجئون السوريون في دول الجوار :أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، الأهرام الاستراتيجي، ١ مايو، ٢٠١٣، للمزيد انظر:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?
(١٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٨٢٩، ١٢ نوفمبر ٢٠١٤.
(١٥) حمزة مصطفى المصطفى، جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة دراسات، العدد٥، نوفمبر ٢٠١٣، ص٩.
(١٦) حمزة مصطفى المصطفى، مرجع سابق، ص٣.
(١٧) France24، 12 ديسمبر ٢٠١٤.
(١٨) حركة شام الاسلام"... من هو هذا التنظيم. ما قصة قياداته التي بدأت تتهاوى في اللاذقية، دام برس، ٢٠١٤/٤/٦. www.dampress.net
(١٩) جيش الإسلام "منهجية عسكرية مؤسساتية بـ ٦٠ تشكيلا مقاتلاً"، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٧٦٨،١٢ نوفمبر ٢٠١٣.
(٢٠) تشكيل الجبهة الإسلامية، مركز الشرق العربي، ٢٠١٣/١١/٢٣.
(٢١) مجموعة من الباحثين، تنظيم الدولة الإسلامية "النشأة، التأثير، المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر ٢٠١٤، ص٧٦.
(٢٢) تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ص٣.
(٢٣) مجموعة من الباحثين، تنظيم الدولة الإسلامية، المصدر سابق، ص٧٦.